الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/358/Add.1
10 November 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون
البندان ١٠٣ و ١٠٧ من جدول الاعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

وحدة التفتيش المشتركة

استخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء في منظومة الامم المتحدة

تعليقات الامين العام

يتشرف الامين العام بتقديم هذه التعليقات الى اعضاء الجمعية العامة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " استخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء في منظومة الأمم المتحدة " (A/37/358).

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

تعليقـات الأميـن العـــام

١ - ياتي التقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة عن استخدام الخبـــراء والخبـــراء الاستشاريين في الامم المتحدة (JIU/REP/82/8) والمحال الى الجمعية العامة فـــي الوثيقـــة A/37/358 ، في وقت توشك ان تصدر فيه تعليمات جديدة حول السياسات التي يتعين اتباعها للحصول على خدمات الافراد ، ولا سيما الذين يتعاقد معهم بوصفهم خبراء استشاريـــــن للمنظمة او الذين يدعون الى الاشتراك في الاجتماعات الاستشارية مثل افرقة الخبراء المخصصـة . ان المبادرة التي قامت بها الوحدة في اصدار تقريرها الاول عن الموضوع في عام ١٩٧٣ ركـــزت الانتباه على مسالة الخبراء الاستشاريين والخبراء . وقد جاء التوجيـه الادارى ST/AI/232 ، المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، والسارى حاليا بشأن استخدام الخبرة والخدمات الفنية الخارجية ، الى حد كبير نتيجة لهذه المبادرة . وما برح اهتمام الوحدة المتواصل يقدم للأمانة العامة مساعدة قيمة في توفير قوة دفع اضافية لاجراء استعراض لذلك التوجيه . وقد أدى هذا الاهتمام على وجه التحديد الى انشاء طريقة أكثر كفاءة لاعداد التقارير بشأن استخـــدام الخبراء الاستشاريين والمشتركين في أفرقة الخبراء المخصصة في جميع ارجاء الامانة العامـــة . ونتج عن الطريقة الجديدة لاعداد التقارير توافر معلومات أكثر بكثير على نطاق مركزى ، كمـا ان التقرير المستقل عن هذا الموضوع المعد استجابة للفصل التاسع عشر من القرار ٣٦/٢٣٥ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، يعطي صورة افضل بكثير لاستخدام الخبراء الاستشاريين والمشتركين في مثل هذه الاجتماعات .

الف - الاتجاهات في نفقات استخدام الخبـــراء الاستشاريين والخبـــراء

٢ - يوحي تقرير وحدة التفتيش المشتركة بان الامانة العامة لم تراع مراعاة سليمـــة المبـدا التوجيهـــي الذى وضعته الجمعية العامة والقاضي بالضبط الصارم عند اعداد التقديرات اللازمة لاستخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء ، بغية احداث تخفيضات في الاعتمادات المطلوبـــة لهذه الأغراض . وعلى مدى السنوات القليلة الماضية كان تأثير التغيرات في سعر الصرف وفـــي التضخم كبيرا مما أثر على وجه الخصوص في اعمال اثنتين من اكثر الجهات استخداما للخبـــراء الاستشاريين وهما أمانة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وأمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . بيد أنه بعد تنحية هذه العوامل جانبا وبغض النظر عن حقيقة أن معـــدل نمـــو النفقات على الخبراء الاستشاريين والخبراء كان اكبر بكثير من معدل نمو الميزانيـــة العاديـــة

Digitized by UNOG Library

الاجمالية (باستثناء فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩) لا يدعم التحليل التالي ما خلص اليه التقرير من أن الامين العام لم يراع هذا التوجيه مراعاة سليمة . ويبين استعراض مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (١) والسنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (٢) بوضوح أن الأمين العام مارس الضبط المطلوب في تقديمه لمقترحاته ، وبلغت تقديرات النفقات الاجمالية المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ٣٠٠ ٢٠٣ ٢١٤ ١ من دولارات الولايات المتحدة بزيادة قدرها ٢٨ر٩ في المائة عن تقديرات نفقات الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ البالغة ٧٠٠ ٧٠١ ٩٤١ من دولارات الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين والخبراء بلغت تقديرات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ١٠٠ ٣٠٧ ١٣ من دولارات الولايات المتحدة أو زيادة بنسبة ١٦ر٥ في المائة عن تقديرات فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ البالغة ٠٠٠ ٤٢٣ ١١ دولار . فبينما تظهر تقديرات النفقات الاجمالية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ زيادة قدرها ٢٦ر٥ في المائة عن تقديرات النفقات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ (٠٠٠ ٩٨٩ ٥٣٥ ١ دولار بالمقارنة بمبلغ ١٠٠ ٣٠٣ ٢١٤ ١ دولار) ، تظهر تقديرات النفقات الخاصة بالخبراء الاستشاريين والخبراء زيادة قدرها ١٦ في المائة (٦٠٠ ٤٣١ ١٥ دولار بالمقارنة بـ ١٠٠ ٣٠٧ ١٥ دولار) .

٣ - ولهذا السبب ينبغي عند طرق مسألة الاموال المخصصة للخبراء الاستشاريين والخبراء التسليم بأن الامين العام مارس ، كما يتضح من مقارنة الأرقام في الفقرات السابقة ، الضبط طبقا لتفويض الجمعية العامة . ومن الناحية الاخرى فان الزيادات في مبالغ الموارد المخصصة من الجمعية العامة ، بالمقارنة بالمبالغ التي طلبها الامين العام أصلا ، غالبا ما كانت نتيجة اجراء اتخذته الاجهزة التشريعية في وقت لاحق لتقديم الامين العام لمقترحاته الخاصة بالميزانية البرنامجية . ولفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ طلبت بعد تقديم اقتراح الامين العام ، وبناء على طلب صريح من الجمعية العامة مبالغ اضافية كبيرة للخبرة الخارجية التي يتعين استخدامها للأفرقة التقنية فيما يتعلق بالمؤتمر المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وللدراسات الخاصة بتدابير بناء الثقة وتلك الخاصة بجدوى انشاء وكالة للرصد بالتوابع الاصطناعية ، والخاصة بالقدرة النووية لجنوب افريقيا ، وبالمتطلبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح . وعلى ذلك فان الاعتمادات النهائية تعد انعكاسا لمقترحات الامين العام ومقررات الاجهزة التشريعية معا وليست انعكاسا لقرارات الامين العام وحدها .

باء - اغراض استخدام الخبراء الاستشاريين

٤ - لم يُحدث الاسلوب المتبع حتى عام ١٩٧٩ في جمع التقارير المتعلقة باستخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء النتائج المرغوب فيها وادى الى انطباع مفاده انهم لم يستخدموا بحرص

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/34/6 and errata) ، المرفق السادس .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/36/6 and Corr.1) ، المرفق السادس .

Digitized by UNOG Library

ولم يراقبوا مراقبة سليمة . بيد ان الأسباب الرئيسية لذلك كانت جزئيا نتيجة أوجه النقص في نظام اعداد التقارير نفسه ولكنها ربما حتى كانت بدرجة اكبر نتيجة الصعوبات التي تظهر عند السعي الى اعداد تقارير حول الموضوع . واصبح من الظاهر جيدا ان الامر الادارى ST/AI/232 لم يميز ، بما يكفي من الوضوح ، بين الخبراء الاستشاريين الذين لديهم خبرة خاصة وغيرهم من الافراد العاملين بعقود للمساعدة في الاعمال العادية للامانة العامة . وكان من الانسب الحصول على مساعدة هؤلاء الافراد بعقد بسيط بدلا من تعيينهم بموجب كتاب تعيين كموظفين مؤقتين ، لان العمل لم يكن عادة يتطلب الحضور في اى مكتب من مكاتب الامم المتحدة او يتطلب الحضور فقط من وقت الى اخر . وادى هذا النقص في وجود تعريف واضح ، الى الابلاغ عن كثير من هؤلاء الافراد الذين ليست لديهم خبرة خاصة ، بوصفهم خبراء استشاريين . وحينئذ ادى هذا الى القول بان الخبراء الاستشاريين يعينون دون ان تكون لديهم خبرة خاصة . ومن المتوقع ، نتيجة للتوجيهات الجديدة التي ستصدر قريبا ، ازالة مثل هذا اللبس في المستقبل .

٥ - وعلى الرغم من اعطاء هذا الانطباع السلبي الى حد ما ، فان الوضع منذ عام ١٩٨٠ اصبح اكثر ايجابية ، ويرى واضعو التقرير ان كل الاعمال التي قام بها الخبراء الاستشاريون تتعلق ببنود ذات اولوية في برامج العمل . وتتجلى ، الى حد ما ، في الامثلة المذكورة في التقرير عن خبراء استشاريين استؤجروا للقيام باعمال كان من الممكن قيام الموظفين النظاميين بها في حالة توافرهم ، حقيقة ان الاختلافات بين خدمات الخبراء الاستشاريين وغيرها من الخدمات التعاقدية في اطار الوثيقة ST/AI/232 كانت غير واضحة لدرجة انه كان من الصعب على المسؤولين الاداريين ان يحافظوا على التمييز الصحيح بين الفئتين . وتربط التوجيهات الجديدة المتعاقدين الفرديين بالموظفين المؤقتين باعتبار أن الفئتين كلتيهما تضيفان الى أشهر العمل الموضوعة ميزانيتها ككل للاعمال العادية لكل برنامج . ويعامل الخبراء الاستشاريون معاملة منفصلة مع المشتركين في الاجتماعات الاستشارية . ولا يمكن تعيينهم الا اذا كانت لديهم مهارات او خبراء خاصة لا يملكها عادة الموظفون النظاميون . ويتعين تبرير استخدام الخبراء الاستشاريين تبريرا محددا ليس فقط عند تخصيص ميزانيات لهم بناء على توقعات مدير البرنامج للحاجة اليهم ولكن ، مرة اخرى ، عندما يكون كل خبير استشارى منهم على وشك ان يستأجر .

جيم - التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين

٦ - يظهر التقرير الخاص باستخدام الخبراء الاستشاريين ، بشكل منفصل ، عدد وجنسية المشتركين في أفرقة الخبراء المخصصة والخبراء الاستشاريين في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ويجرى اختيارهم من عدد كبير جدا من البلدان منها الكثير من البلدان النامية . ويظهر الجدول الوارد في الفقرة ٢٧ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/37/358) ان النسبة المئوية في حالة البلدين المتقدمي النمو الموردين لاكبر عدد من الخبراء الاستشاريين في كل من السنوات الثلاث المختارة ، انخفضت بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٠ مما يبين زيادة استخدام مواطني بلدان اخرى .

Digitized by UNOG Library

ومن ناحية اخرى ، بقيت النسبة المئوية لمواطني البلد الذى يأتي منه ثالث أكبر عدد من الخبراء الاستشاريين كما هي لا نه بلد نام . واذا قورنت الأرقام الواردة عن عام ١٩٨٠ في الجدول ٢ من تقرير الوحدة مع النقطة الوسطية للحدود المرغوب فيها للدول الأعضاء في كل منطقة ، وهو مقياس يستخدم فيما يتعلق بتوزيع الموظفين (A/36/495 ، المرفق ، الجدول ٣) في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، فان التوزيع الاقليمي لا يبدو غير معقول . ويتضمن الجدول ١ أدناه الأرقام النسبية .

الجدول ١

التوزيع الاقليمي للخبراء الاستشاريين بالمقارنة مع النقطة الوسطية للحدود المرغوب فيه لكل منطقة

	النقطة الوسطية النسبة المئوية	الخبراء الاستشاريون النسبة المئوية	الفرق بين النسب المئوية بالنقاط
آسيا والمحيط الهادئ	١٨ر١	١٥ر٦	- ٢ر٥
افريقيا	١٣ر٥	٩ر٧	- ٣ر٨
امريكا الشمالية والكاريبي	١٩ر٢	٢٠ر٣	+ ١ر١
امريكا اللاتينية	٧ر٧	١٠ر٠	+ ٢ر٣
اوروبا (الشرقية)	١٣ر٢	٦ر٦	- ٦ر٦
اوروبا (الغربية)	٢٢ر٨	٣٣ر٥	+ ١٠ر٧
الشرق الأوسط	٥ر٥	٣ر٠	- ٢ر٥
مناطق أخرى	-	١ر٣	+ ١ر٣
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	

والفروق التي تزيد على ٢ر٥ نقطة مئوية موجودة فقط في افريقيا ، واوروبا الشرقية ، وأوروبا الغربية .

دال - مستوى التعليم

٧ - تعتبر المعلومات المتعلقة بمستوى تعليم الخبراء الاستشاريين والواردة في الفقرة ٢٨

Digitized by UNOG Library

من تقرير وحدة التفتيش المشتركة مثالا لنوع الانطباع الخاطئ الذى كان يعطى في الماضي نتيجة لتقارير غير كاملة . وبالرغم من أنه صحيح أن بعض تقارير الامين العام عن الخبراء الاستشاريين والخبراء قبل عام ١٩٨٠ بيّنت أن تلك المعلومات لم تكن متوافرة في كثير من العقود ، فان هذا كان نتيجة لعدم كفاية نظام ابلاغ المعلومات الى المقر . وحتى فيما يتعلق بعام ١٩٨٠ لم يقدم عدد من المكاتب تقارير كاملة عن جميع التفاصيل المطلوبة . بيد أن من الملاحظ وجود مزيد من التحسين في عام ١٩٨١ . ويقدم تقرير الامين العام لعام ١٩٨١ عن جميع الافراد الذين عملوا كخبراء استشاريين باستثناء نسبة مئوية ضئيلة . ولكن حتى اذا لم تكن جميع هذه التقارير كاملة فانها لا تغير حقيقة أنه يجب تمحيص السيرة الشخصية لكل فرد قبل أن يعرض عليه العقد حتى يتسنى تحديد ملاءمة المرشح . ويمكن معرفة ذلك اذا قورن اطار مستوى تعليم الخبراء الاستشاريين المستأجرين في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وعددهم ٤٧١ ، الذين ذكر التقرير أن مستوياتهم التعليمية تعادل بوضوح المستويات التعليمية الثلاث المعينة ، بنفس المعلومات المذكورة عن الخبراء الاستشاريين البالغ عددهم ٥٠٣ المعينين في عام ١٩٨٠ . والنمط متشابه بصورة عامة للفريقين كما يمكن مشاهدته في الجدول ٢ أدناه .

الجدول ٢

مستوى تعليم الخبراء الاستشاريين الذين عينت مستوياتهم التعليمية في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ وفي عام ١٩٨٠

	١٩٧٦-١٩٧٧		١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الدكتوراة	٥٤	٣٢ر٦	١٩٨	٣٩ر٤
الماجستير	١٦٤	٣٤ر٨	١٨٣	٣٦ر٤
البكالوريوس	١٥٣	٣٢ر٥	١٢٢	٢٤ر٣

ومع القبول بالقول ان نظام الابلاغ لم يكن حتى في عام ١٩٨٠ كافيا تماما فان الارقام لا تكاد توفر ما يؤيد الاستنتاج الوارد في التقرير بان المبدا التوجيهي الذى وضعته الجمعية العامة ، والذى يقضي بان يقتصر توظيف الخبراء الاستشاريين على المرشحين من ذوى المؤهلات العليا في الميدان المحدد ذى العلاقة ، لم يراع مراعاة تامة .

Digitized by UNOG Library

هاء - مكافاة الخبـــراء المستشاريـــن

٨ - يمثل مستوى مكافاة الخبراء المستشارين مشكلة صعبة جدا بسبب تعدد فروع المعرفـــة التي قد تكون لديهم خبرة فيها . وفي معظم الحالات توفر مستويات رواتب الموظفين النظاميين مرشدا تقريبيا ، ويمكن معادلة معظم الخبراء الاستشاريين بنقطة ما بين الرتبتين ف - ٣ ومد -١ . ولا يؤذن باعطاء مستويات رواتب اعلى الا نادرا . ويجرى تجنب المقارنة الدقيقة نظرا الـــى ان معظم الخبراء الاستشاريين يدفع لهم مبلغ اجمالي مقابل العمل المراد القيام به .

Digitized by UNOG Library

واو - مدة عقود الخبراء الاستشاريين

٩ - ينص الامر الادارى ST/AI/232 على ان الحد الاقصى لمدة عقد الخبير الاستشارى هو ستة شهور في العادة ، ولكنه يضيف ان هذه المدة يمكن تجديدها عند الاقتضاء . وسلطة تمديد هذه التعيينات متأصلة في الامر المذكور . فهو لا يمنع منح أحد الاشخاص أكثر من عقد خدمات خبير استشارى في خلال عام واحد . وكما يلاحظ تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، استخدم معظم الخبراء الاستشاريين وفقا لهذا الامر .

زاى - استخدام الموظفين السابقين خبراء استشاريين

١٠ - عند النظر في استخدام الموظفين السابقين خبراء استشاريين ينبغي التمييز بين الموظفين الذين أنهوا الخدمة في سن التقاعد وبين أولئك الذين تركوها قبل سن التقاعد . ولا ينبغي أن يضار أولئك الذين يعملون في المنظمة لبعض الوقت ، ثم يتركون الخدمة قبل بلوغ سن التقاعد لمتابعة حياتهم الوظيفية في مجال آخر ، بسبب خدمتهم في الامم المتحدة الا اذا كشفت هذه الخدمة عن نواحي قصور لديهم . بل ينبغي أن يقدر هؤلاء الموظفون لانهم سيكملون خبرتهم الفنية بالمعرفة التي اكتسبوها نتيجة عملهم كموظفين . وكان حوالي ثلث الموظفين السابقين المستخدمين خبراء استشاريين في عام ١٩٨١ دون سن التقاعد .

١١ - وفي حالة الثلثين الآخرين من الموظفين ، ينبغي دراسة المخاوف التي أثارها مؤلفا التقرير دراسة واعية . فمن الجلي تماما ، أولا ، انه لا ينبغي التحايل على سن التقاعد الذى حددته الجمعية العامة عن طريق السماح لموظف سابق بالاستمرار في ممارسة اختصاصاته ذاتها تحت ستار العمل خبيرا استشاريا . ومن ناحية أخرى يجب ملاحظة ان قلة ضئيلة من الاستثناءات قد رخص بها فور اتخاذ القرار ٣٥/٢١٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذى أكد من جديد الحاجة الى تطبيق النظم المتعلقة بسن التقاعد عندما يتضح وجود حاجة الى فترة زمنية قصيرة لتوظيف خلف لهذا الموظف . وفي حالة اعادة استخدام موظف سابق خبيرا استشاريا للقيام بعمل آخر يلزم له ، لولا وجوده هو ، موظف من الخارج لديه معرفة متخصصة ، فان الاهتمام الرئيسي هو التأكد من أن العمل يختلف في الواقع عن الاختصاصات السابقة للموظف السابق . ومن الملائم أيضا ضمان وجود فترة فاصلة فعلية في خدمة الموظف السابق . وفي حين اتفق فيما بين المنظمات الداخلة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات على ان الحد الادنى للفترة الفاصلة ينبغي ان يكون شهرا على الاقل ، يرى الامين العام ان فترة شهر واحد هي الحد الادنى الذى لا ينبغي تخفيضه . وينبغي في العادة ان تكون فترة ثلاثة شهور هي الحد الادنى بين بدء تقاعد الموظف واعادة استخدامه اذا لزم ذلك ، خبيرا استشاريا للقيام بمهمة مستقلة (مع انها يحتمل ان تكون ذات صلة بعمله السابق) .

Digitized by UNOG Library

١٢ - وفيما يتعلق بمستوى مكافأة الخبراء الاستشاريين من الموظفين السابقين الذين يحصلون على معاش تقاعدي من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، يتفق الأمين العام مع جميع الهيئات التي تطبق النظام الموحد للمرتبات والبدلات في الا يتأثر مستوى مكافأة الخبير الاستشاري بمستوى أي استحقاق تقاعدي يحصل عليها . اذ ان تقييد استحقاقاتهم من صندوق المعاشات التقاعدية او مستوى المكافأة نفسها يمثل تمييزا ضد الموظفين السابقين بالمقارنة بغيرهم من الخبراء الاستشاريين الذين لديهم استحقاقات تقاعدية من مصادر أخرى أو لديهم موارد دخل مختلفة تماما . وربما ينجم عن هذا تردد الموظفين السابقين ذوي الخبرة الهائلة في وضع خدماتهم تحت تصرف المنظمة . ولذلك لا يرى الامين العام ان القاعدة التي يقترحها تقرير وحدة التفتيش المشتركة في صالح المنظمة .

حاء - استخدام المؤسسات الوطنية لتأدية خدمات استشارية

١٣ - يتفق الامين العام مع مؤلفي التقرير في وجهة نظرهما القائلة بأن زيادة استخدام المؤسسات الوطنية يخدم مصالح المنظمة في استخدام مصادر جديدة للخبرة الفنية الخارجية . بيد أن معظم هذه المؤسسات الوطنية تقع في بلدان متقدمة النمو نسبيا . ومن الأيسر في عديد من الحالات استخدام أحد اعضاء احدى هذه المؤسسات ، مثل احدى الجامعات ، دون تورط في الاجراءات الادارية التي تتبعها المؤسسة ذاتها . وربما يكون هذا من الارخص أيضا اذ تتجنب جميع التكاليف غير المباشرة . ويرحب الامين العام بعروض تقديم الخدمات الاستشارية من المؤسسات الوطنية حيث يكون هذا مجديا ويقدّر ما تعرضه الدول الاعضاء من خدمات موظفي مؤسساتها الوطنية .

طاء - تقييم خدمات الخبراء الاستشاريين

١٤ - نشأ الانطباع الذي أخذه مؤلفا تقرير وحدة التفتيش المشتركة وآخرون غيرهما ، والذي مفاده ان نتائج عمل الخبراء الاستشاريين لا تقيّم ، على الوجه الصحيح ، عن عدم كفاية نظام ابلاغ التقييم مركزيا . ويعني عدم وجود بيانات مسجلة اما ان الخدمات التي يقدمها الخبراء الاستشاريون لم تكن قد انجزت في وقت تقديم المعلومات الى المقر او ان عملية التقييم لم تتم. وفي كلتا الحالتين ، لا يتسلم الخبير الاستشاري الأجر الكامل المستحق له بموجب العقد . وسيرد في تقرير الامين العام ايضا معلومات أكمل بكثير عن تقييم عمل الخبراء الاستشاريين .

Digitized by UNOG Library

ياء - النتائج والتوصيات

التوصية ١

١٥ - يتفق الأمين العام مع التوصية التي تنص على أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الخاصة باستخدام الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة ، والتي أقرتها الجمعية العامة صحيحة وينبغي تطبيقها كاملة في جميع كيانات الامانة العامة . بيد أنه لا يتفق مع النتيجة الواردة في التقرير التي تتسم بعمومية شديدة والتي تفيد بأن هذه المبادئ والمبادئ التوجيهية لم تراع كل المراعاة. فالامثلة التي ضربت في التقرير ليست جميعها أمثلة لعدم الالتزام بالمبادئ ، وفي معظم الحالات قدمت تفسيرات صحيحة لخروجها في الظاهر عن هذه المبادئ .

التوصية ٢

١٦ - لا يقر الامين العام فقط التوصية القائلة بأنه ينبغي اصدار أمر اداري جديد في أقرب وقت ليحل محل الامر الحالي بل انه ، كما هو مبين في الفقرتين ١ و٤ أعلاه ، يقوم فعلا بتنفيذ هذه التوصية . ويرجع عدد من أوجه عدم التوافق الواضحة ، في الامثلة المضروبة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الى عدم كفاية الامر الحالي ، مثل عدم وجود تعريفات مفهومة جيدا لمصطلحات الخبير الاستشاري ، والخبير ، والمقاول . وسيصدر الامر الجديد الذي استلزم اجراء مشاورات موسعة مع المكاتب خارج المقر على وجه السرعة . وسيكون جزءا من سلسلة أوامر ستحدد بوضوح مصطلحات الموظفين المؤقتين ، والمقاولين الافراد ، والخبراء الاستشاريين ، والمشتركين في أفرقة الخبراء المخصصة والافرقة الاستشارية .

التوصية ٣

١٧ - لا يتفق الامين العام مع الرأي القائل ان من الجدير بالنظر وضع معايير للانتاجية للموظفين العاديين في هذا السياق ، ولا يرى ، كما يستشف من الفقرة ٦١ من التقرير ، ان اللجوء الى الخبرة الخارجية قد يكون تدبيرا يحل الموظفين من بذل قصارى جهدهم لتحقيق أقصى قدر من النتائج . ويخلص التقرير الى ان عدم وجود معايير انتاجية يعوق المراعاة التامة للمبادئ والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة . وسيكون من الصعب في العديد من وظائف الامانة العامة ، لا سيما في ميدان البحث والتطوير ، وضع هذه المعايير ويسلم تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذاته بأنه قد يكون من غير المجدي وضع تلك المعايير لجميع فئات الموظفين . ولن يكون وضع هذه المعايير ومراقبة تطبيقها محققا لفعالية التكاليف وسيكون له تأثير ضئيل على الحاجة الى الخبراء الاستشاريين والمشتركين في أفرقة الخبراء المخصصة الذين يتعين بحكم تعريفهم ان تتوفر لديهم الخبرة الفنية ، والمهارات أو المعارف الخاصة التي لا توجد عادة لدى الموظفين العاديين .

التوصية ٤

١٨ - لقد نفذ مضمون هذه التوصية بأن ترتبط اساليب تحديد الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين بالاساليب المستخدمة لتحديد الاحتياجات من الموظفين . وقد نقحت تدابير

Digitized by UNOG Library

استعراض طلبات ادراج اعتمادات للخدمات الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة استجابة لتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة لدى استعراضهما الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ويعبر المؤلفان ، في الفقرة ٧٣ من التقرير ، عن موافقتهما الكاملة على المتطلبات التي حددتها ادارة الشؤون المالية فيما يتعلق بالتبرير التفصيلي من قبل الوحدات الفنية للطلبات التي تقدمها لتشغيل الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة في ميزانياتها المقدمة . ويتم استعراض هذه الطلبات في ضوء التقييم المتزامن من احتياجات كل برنامج اووحدة من الموارد من الموظفين العاديين والمؤقتين وغيرذلك من الخدمات التعاقدية .

التوصية ٥

١٩ - يتفق الامين العام مع القول انه ينبغي للوحدة الفنية في جميع الحالات ان تقدم تقييمها لكل مرشح ينظر في امر منحه عقد خبير استشارى وان تبين السبب في تفضيل احد المرشحين على غيره . وينبغي دائما تقديم اسم اكثر من مرشح واحد قدر الامكان وان يقدم تعليل لعدم اقتراح اكثر من مرشح واحد .

٢٠ - ويحتفظ العديد من الادارات والمكاتب بقوائم باسماء الخبراء الاستشاريين في ميادين عملها . وبعض تلك القوائم ، كما في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، قد تكون موسعة بدرجة تستحق معها ادخال المعلومات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في قاعدة بيانات تعمل بالحاسب الالكتروني . ويوافق الامين العام على انه ينبغي احتفاظ كل من يستفيد استفادة كبيرة من خدمات الخبراء الاستشاريين بقوائم باسماء مرشحين في ميدان عمله .

التوصية ٦

٢١ - لا يوافق الامين العام ، للاسباب المحددة في الفقرة ١٢ أعلاه ، على وضع حدود خاصة على مستوى المكافأة التي تدفع الى موظف متقاعد حين يعمل في تاريخ لاحق خبيرا استشاريا . ولا تتيح قواعد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة حجب أية استحقاقات دورية ما لم يعاود المستفيد الاشتراك في صندوق المعاشات التقاعدية . ومن الواضح انه لا تطبق قيود ، كما لا يمكن تطبيقها ، على استحقاقات المعاشات التقاعدية بسبب العمل الخارجي عموما . ولذلك لا يبدو هناك سبب يدعو الى افراد مثل هذه المعاملة للتوظيف في الامم المتحدة أو أية مؤسسة أخرى داخل منظومة الامم المتحدة . ولذلك لا يستطيع الامين العام تأييد هذه التوصية .

التوصية ٧

٢٢ - تم فعلا تنفيذ التوصية القائلة بادخال اجراءات كافية للابلاغ يؤخذ بها في جميع الادارات والمكاتب بالامانة العامة .

Digitized by UNOG Library